

2021

White Collar Crime between law and reality

Alissar Farhat

Jinan University, alissar-farhat@hotmail.com

Saed Yakan

Jinan university, saedyakan@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljnan>



Part of the [Criminal Law Commons](#), [Jurisdiction Commons](#), and the [Organizations Law Commons](#)

Recommended Citation

Farhat, Alissar and Yakan, Saed (2021) "White Collar Crime between law and reality," *Al Jinan الجنان*: Vol. 14 , Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljnan/vol14/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.

Dr. Elisar Farhat Farhat
J.D. Saed Amin Yakan
Political Science Institute
Jinan University

الدكتورة أليسار فرحات فرحات
المحامي سائد أمين يكن
معهد العلوم السياسية
جامعة الجنان

جرائم أصحاب الياقات البيضاء بين القانون والواقع
White Collar Crime between law and reality

DOI: 10.33986/0522-000-014-008

ملخص الدراسة

تعتبر جرائم اصحاب الياقات البيضاء إحدى أهم المشاكل التي يواجهها العالم الحديث، وذلك بعدما تعددت المنظمات الإجرامية، وتوسع نشاطها الغير مشروع، نتيجة تطور وسائل النقل والاتصال وتكنولوجيا المعلومات. مما سهّل على هذه المنظمات استغلال هذا التطور لصالحها، فأصبح من الصعب على الدول منفردة مكافحة هذا النوع من الجرائم المنظمة، ما دعا إلى وجوب التعاون الدولي في مكافحتها.

هذا التطور جعل هذه الجرائم تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم، ولم يعد يقتصر تواجدتها في الدول النامية، بل أصبحت آثارها تطلّ الدول المتقدمة أيضاً، مما جعلها أبرز المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي كونها تشكل تحدياً كبيراً لأجهزة القضاء، إن كان في اكتشافها أو ملاحقتها وحتى مكافحتها.

فهذه الجريمة وبعناصرها الإجرامية الجديدة، تجني أرباحاً طائلة غالباً ما تكون من مصادر غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو تبييض الأموال أو حتى بالفساد الإداري، وغيره من الأشكال التي سنتطرق إليها في هذا البحث.

وتكمن أهمية البحث من خلال التأكيد على ازدياد حجم جرائم أصحاب الياقات البيضاء في المجتمعات، الأمر الذي يهدد مسيرة التنمية ومستقبل الاقتصاد في الدول.

لذا، كان لا بدّ من دراستها والتطرّق إلى مفهوميها وآثارها، وصولاً إلى طرح بعض الوسائل القانونية لمكافحتها والحدّ منها.

Abstract

White collars crimes are considered one of the most serious dilemmas facing the modern world, due to the emergence of many criminal organizations and the expansion of their illegal activity as a result of the development of means of transportation, communication and information technology. Therefore, this made it easier for these organizations to exploit this development to their advantage, making it difficult for individual countries to fight this type of organized crime, which led to the need of international cooperation in combatting them.

These crimes are increasing by number every day and are no longer occurring in developing countries only, but they reached developed countries as well, making them the most prominent problems facing the international community, as they constitute a major challenge to the judiciary organs, whether in discovering them, pursuing them or even combating them.

White collar crimes reap huge profits, often from illegal sources such as drug or arms trafficking or money laundering or even administrative corruption, and other forms that we will address in this research.

The importance of the research lies in emphasizing the increase in the number of white collar crimes in societies, which threatens the development process and the future of countries' economy.

Therefore, it was necessary to study them and address their concept and effects, in order to propose some legal means to combat and limit them.

سوف نتناول هذا البحث في قسمين: الأول: نعالج فيه تكون جرائم أصحاب الياقات البيضاء، أما الثاني: فندرس فيه واقع هذه الجرائم وسبل مكافحتها.

القسم الأول: تكون جرائم أصحاب الياقات البيضاء وآثارها

تطورت الحضارات حتى وصلنا إلى عصر النهضة الحديثة في التكنولوجيا والتواصل، مع إلغاء الحدود في ظل العولمة الاقتصادية، وتبعاً لهذا التطور في المجتمعات تغير معها شكل الجريمة، وأصبحت لها أساليب حديثة، يستخدمها البعض لتحقيق مصالح ذاتية، فظهرت جرائم أصحاب الياقات البيضاء أو أصحاب القبعات الفاخرة أو جرائم رجال الأعمال، ويعتبر هذا النوع من الجرائم شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة، التي تتخذ أكثر من وصف، كتهريب الأموال والفساد الإداري وغيرها...

ولكن ما هي هذه الجرائم، ما هي طبيعتها، وما خصائصها التي تميزها عن غيرها من الجرائم، والآثار السلبية التي قد تؤدي إلى تدمير اقتصاد المجتمع وإفقاره؟ سنتناول ماسبق في هذا القسم عبر فصلين: الأول ندرس فيه مفهوم جريمة أصحاب الياقات البيضاء، أما الثاني فنعرض فيه آثار جرائم أصحاب الياقات البيضاء في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية.. الخ..

الفصل الأول: مفهوم جريمة أصحاب الياقات البيضاء

تعتبر جرائم أصحاب الياقات البيضاء، من أخطر الجرائم الاقتصادية والمالية، فهي مخالقات لنصوص جزائية ذات طابع مالي واقتصادي أو تجاري، ومرتبكة من أشخاص ذوي مكانة اجتماعية واقتصادية عليا، أثناء ممارستهم لنشاطهم المهني⁽¹⁾.

سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ندرس في الأول منها: ماهية هذه الجرائم مع ظروف وأسباب نشأتها، أما في المبحث الثاني، فنسعرض طبيعة هذه الجريمة وصولاً إلى المبحث الثالث الذي سنتناول فيه خصائص هذه الجريمة.

المبحث الأول: ماهية جرائم أصحاب الياقات البيضاء وظروف نشأتها

استخدم هذا المصطلح (أصحاب الياقات البيضاء crime collar White) لأول مرة من قبل عالم الإجرام الأميركي أدوين ساذرلاند (Sutherland Eduan) في مؤلفه الشهير "جرائم أصحاب الياقات البيضاء" عام ١٩٣٩^(٢)، عارضاً في دراسته جانبيين هما المجتمع الراقى والجريمة، مبيناً العلاقة بينهما، ومعتبراً بأن المجرمين ذوي الياقات البيضاء لديهم خصائص

1- A crime committed by a Person who of respectability and high social status in the course of their occupation"

2- Colman William James. the criminal elite the sociology of white collar crime. 3rd edition 1994.

ودوافع مختلفة عن مجرمي الشوارع.

وعادةً يكون أصحاب الياقات البيضاء أو ما يسمون أيضاً بأصحاب المناصب العليا من الأذكىاء المتعلمين ذوي المكانة المرموقة في المجتمع، ويوحون بالثقة، ومؤهلين للحصول على وظائف هامة، تتيح لهم الفرصة للحصول على الأموال بالاحتيال والطرق الغير شرعية.

وعليه، فإنّ هذه الجرائم تُعتبر من الجرائم الغير عنفية، لتحقيق مكسب مالي، عبر استخدام الخداع والمكر، ويرتكبها أشخاص يمتلكون تقنيات خاصة ومعرفة مهنية متقدمة.

ونجد من الصعب في ظل العالمية والتطور التكنولوجي، وضع تعريف محدد لجرائم أصحاب الياقات البيضاء، خاصة أنّ هذا النوع من الجرائم يمتاز بطبيعة معقدة وذو أوجه متعددة.

ويُعتبر هذا النوع من الجرائم المنظمة خطراً على المجتمع بأكمله، كونها تُضربُ أساساً حماية النظام الإقتصادي^(٢) الذي تقوم عليه الدول النامية والمتقدمة دون فرق.

ويُعدّ فساد أصحاب الياقات البيضاء من الجرائم المنتشرة، خاصةً في الأوساط الرسمية التي تملك قنوات وشبكاتٍ تعمل بشكل سري، ومن الصعب عادةً كشفها أو معرفة تفاصيلها لأسباب عديدة سنتناولها تباعاً.

إلا أنّ أشكال هذا الفساد وظروف هذه الجريمة متعددة، نعرضها بشكل سريع كوننا سندرسها وبشكل مفصل في القسم الثاني من البحث:

- **الفساد السياسي:** وذلك عبر سيطرة طبقة سياسية على الحكم، حيث تسود المحسوبيات، ما يسهل عملية مخالفة القوانين والقواعد التي تنظم عمل مؤسسات الدولة.
- **الفساد المالي:** وله اشكال متعددة منها: سرقة خزينة الدولة عبر رصد ميزانيات هائلة لمشاريع محدودة، التهرب الضريبي، المناقصات الوهمية، وازدياد الرشاوى خاصة في ظل ضعف الرقابة الفاعلة.
- **الفساد الإداري:** وله مظاهر كثيرة لا تحصى نذكر منها ظاهرة الموظفين الوهميون، إفساء الأسرار الوظيفية الخطيرة مقابل المال ومصالح مشتركة.

ولكن، ما الذي يدفع أصحاب هذا النوع من الجرائم إلى ارتكابها؟ خاصة أنها تؤثر بشكل كبير على التنمية ومستقبل الاقتصاد في الدول؟

إنّ خطورة هذا الفساد تكمن من حالة النزواج بين كبار رجال الأعمال وبين كبار المسؤولين واصحاب القرار، ويظهر ذلك جلياً في ابرام العقود والمقاولات والمشاريع، وعليه نجد أنه من غير الممكن إرجاع هذا الفساد إلى سببٍ محددٍ فقط، إنما هذا النوع من الجرائم له عدة أسباب منها

٢- رباح عفان: قانون العقوبات الإقتصادي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤، ص ٣٦.

الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فنتيجةً للصلاحيات الواسعة الممنوحة للموظفين، واختيار المدراء غير الكفوئين على أساس المنافع الخاصة، إضافةً إلى ضعف أجهزة الرقابة القضائية والإدارية وما يتبعها من محسوبيات وضغوطات، تشكل جميعها مناخاً مناسباً للفساد.

المبحث الثاني: طبيعة جرائم أصحاب الياقات البيضاء

اختلفت المواقف حول اعتبار جرائم أصحاب الياقات البيضاء من الجرائم الاقتصادية الخطرة التي ينبغي المحاسبة عليها، فمنهم من اعتبر أنها مجرد مخالفات للأنظمة واللوائح الإدارية، وآخرون اعتبروها مبررةً بسبب حرية التجارة، أو أنها لا تعد من الجرائم أصلاً ويكفي العقاب عليها بغرامات مالية^(٤)، خاصةً أن تأثيرها على الأفراد لا يكون مباشراً كجرائم أصحاب الياقات الزرقاء^(٥) أو جرائم الشوارع. ولكن يبقى السؤال الأهم، كيف يمكن التمييز بين جرائم أصحاب الياقات البيضاء وغيرها من الجرائم؟

لكي تعتبر الجريمة من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، يجب أن تكون لها طبيعة خاصة تجمع فيها الصفات التالية:

١. طبيعة النشاط: أي يجب أن يكون موضوع الجريمة ذا طبيعة اقتصادية مالية حصراً، وأن يكون الجرم واقعاً ضد الأموال العامة، وعليه تستبعد كل الجرائم الأخرى الواقعة على أمن الدولة والإدارات العامة.
٢. أن يكون مرتكبها من أصحاب الياقات البيضاء أو أصحاب القبعات الفاخرة، أي من أصحاب القوة المالية والاقتصادية والاجتماعية المرموقة^(٦). ويظهر عليهم ذلك من خلال مثلاً: «أناقة في المظهر» واصطحاب المرافقين، كما يكون لهم عادةً نفوذاً سياسياً، كذلك تكون قيمهم الأخلاقية محدودة، ويحركهم حرصهم الشديد على تحقيق كسبٍ مادي ضخم^(٧).
٣. أن يكون قصد الفاعل منفعةً ومصالح شخصية غير مشروعة، وأن يقترب الفاعل جريمته بمعرض القيام بعمله، مخالفاً القواعد والقوانين المتعلقة بالعمل التجاري والثقة والإئتمان بين الناس، عبر استخدام وسائلٍ تحمل في طياتها الكثير من الخفاء والمكر والاحتيال^(٨).

٤- مغيب نعيم: مخاطر المعلوماتية والانترنت، دراسة في القانون ٨٩٩١، ص ٥١٢.

٥- أصحاب الياقات الزرقاء هم الذين يقومون بعمل يدوي ميداني عكس أصحاب الياقات البيضاء الذين يقومون بالأعمال الذهنية المكتبية.

٦- السراج عبود: قانون العقوبات الإقتصادي، رقم ٣١، ص ٤٥.

٧- عاليه، سمير: المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية - دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٧٥.

المبحث الثالث: خصائص جرائم أصحاب الياقات البيضاء

تُعتبر جرائم أصحاب الياقات البيضاء من الجرائم التي تتميز بطابع خاص، وتتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

المطلب الأول: جرائم خفية

تُعتبر جرائم أصحاب الياقات البيضاء من الجرائم الخفية، إذ لا تظهر نتائجها سريعاً ولا تخلق ضحايا مباشرين. فالضحية هي المصلحة العامة، وعليه فهي تتمثل بالتعقيد والخفاء والحكمة، لدرجة أن الشخص العادي لا يعرف بحصول جريمة أصلاً. وذلك يعود لعدم وعي المجتمع تجاه الجرائم المالية، وخاصة أنه يصعب السيطرة عليها بسبب التقدم والتطور الحضاري في ظل العولمة.

المطلب الثاني: جرائم منظمة

تتميز هذه الجرائم بأنها منظمة ودقيقة وتحتاج إلى كادر فني متطور يواكب العصر، حيث يعتبر التطور التكنولوجي والعولمة الإطار الخاص لها، وعليه فهي تُعتبر من الجرائم المتقدمة والمتسارعة في الميادين العلمية، مثال ذلك الجرائم الإلكترونية. حيث يقوم الفاعل بإرسال فيروسات (الدودة الحمراء)، كما حصل عام ٢٠٠١ والتي استطاعت خلال ٩ ساعات تدمير ربع مليون جهاز. فالمجرم هنا ذو تقنيات ومهارات معلوماتية عالية وتنظيم عالٍ.

وقد اعتبرهم سذرلاند لصوصاً محترفين، يملكون من المعارف والقوة السياسية ما يجعلهم رجال مجتمع شرفاء^(٩). لأنهم يجندون من أجل القيام بعملهم، عدداً لا يستهان به من خبراء في القانون ليدافعوا عنهم في حال أية ملاحقة أو فضيحة مالية^(١٠).

المطلب الثالث: العالمية

في ظل عصر العولمة والتقدم العلمي والتقني المتسارع على جميع الأصعدة، وأبرزها وسائل الإتصالات والمواصلات التي فتحت العالم على بعضه، وما لذلك من تأثير مباشر على إمكانية إخفاء مصادر التمويل، أنشئت الشركات المتعددة الجنسيات التي أحكمت سيطرتها على الاقتصاد العالمي عن طريق استخدامها لكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، من أجل الوصول إلى أهدافها، فعملت على توزيع نشاطها بالإستناد إلى اعتبارات اقتصادية مهمة، إضافة إلى تنويع أسواقها للأسباب ذاتها، حيث أصبحت هذه الشركات العالمية تحدد وترسم السياسات الداخلية والخارجية للدول التي ساهمت في ترابط العلاقات الاقتصادية والإنتاجية وتشابكها على الصعيد

9- Davis Pamela. Francis Peter. jupp victor. « Invisible crimes. their victims and their regulation 1999 », p. 7

١٠- بيضون فاديا: الجريمة المنظمة، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤.

العالمي، وهيمنة نمط الاستهلاك على العادات والتقاليد والثقافات المحلية^(١١).

فالعولمة أدت إلى تعزيز دور هذه الشركات، الأمر الذي نتج عنه المزيد من الظلم وانعدام العدالة الإجتماعية. كون هذه الشركات تعتمد كافة السبل، من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها، طمعاً بزيادة أرباحها والسيطرة على الأسواق العالمية، حتى لو كان عبر التجارة غير المشروعة أو غيرها من جرائم أصحاب الياقات البيضاء^(١٢).

المطلب الرابع: جرائم غير عنفية

كما ذكرنا سابقاً، حيث لا يتم اللجوء إلى العنف في هذا النوع من الجرائم، فأكثرها يقوم على الاحتيال والغش، معتمدين على وسائل وأدوات تقنية متطورة يتم استثمارها لتنفيذ هذه الجرائم.

الفصل الثاني: آثار جرائم أصحاب الياقات البيضاء

تُعتبر جرائم أصحاب الياقات البيضاء حدثاً اجتماعياً خطيراً، يضر باستقرار وسلامة المجتمع على أكثر من صعيد^(١٣).

ومما لا شك فيه أن الجريمة المنظمة تولد انعكاسات سلبية خطيرة، سواء على الوضع السياسي أو على مستوى الدخل القومي والإدخار العام أو على مستوى المتغيرات الإجتماعية. وهذا ما سنعرضه ضمن ثلاثة مباحث^(١٤).

المبحث الأول: الآثار على الصعيد الاقتصادي

يكسب أصحاب الياقات البيضاء من خلال جرائمهم مغانم مالية كبيرة، ويكوّنون ثروات سريعة، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار خطيرة على النظام الاقتصادي للدول، إذ يتيح إمكانية واسعة لتكوين ثروات من خلال عملية التراكم المالي الفاسد على حساب تكوين ثروات من خلال عملية التراكم الإنتاجي الحقيقي.

إن جرائم أصحاب الياقات البيضاء تؤثر سلباً على توزيع الدخل القومي نظراً لحصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة ومتنوعة، على حساب دخول فئات منتجة في المجتمع. الأمر الذي يهدد المراكز النسبية لمكتسبي الدخل في المجتمع، ويحدث نوعاً من التوزيع غير العادل للدخل القومي، يُصاحبه زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع وعادةً ما تكون تلك الفئات صاحبة ثراء سريع ومظاهر اجتماعية استنزافية، هذا بالإضافة إلى ما يحدث من ظهور أنماط استهلاكية سيئة لا يتحقق من ورائها عائدات للاقتصاد، بل يؤدي إلى آثار سلبية حيث ينعدم

١١- العولمة والتحديات الاقتصادية - مجلة الحقوق - العدد الأول، آذار ٢٠٠٢، مجلس النشر العلمي الكويت، ص ٢٨.

١٢- خيرية سعاد: العولمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، دار الكنوز الأدبية، ص ٤١.

١٣- سمير عالية: شرح قانون العقوبات (القسم العام) رقم ٦٦، ص ١٧٦، بيروت ٢٠٠٢.

١٤- سمير عالية: المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية، دراسة مقارنة، ص ١٢، بيروت ٢٠٠٨.

ترشيد الإستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى عدة نتائج تُؤثر في الاقتصاد ومنها^(١٥)

١. انخفاض الدخل القومي للدولة، فجرائم أصحاب الياقات البيضاء ومنها جريمة تهريب الأموال إلى الخارج نتيجة التجارة غير المشروعة: (مخدرات - سلاح - فساد...) يؤدي إلى إضعاف الدخل القومي وما ينتج عنه من آثار إنكماشية تؤدي إلى تراجع معدل زيادة الدخل القومي سنوياً.

٢. انخفاض معدل الإدخار، وذلك بسبب عدم التوازن بين الإنفاق والإستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار، وحرمان مجالات اقتصادية عدة من استثمار المدخرات القومية في المشاريع النافعة للمجتمع، بسبب ازدياد الطلب على العملة الأجنبية لتهريب الأموال غير المشروعة، وهذا ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية من خلال زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وحدوث أزمة سيولة في النقد ما يهدد احتياط الدولة لدى المصرف المركزي^(١٦).

٣. ضعف المنافسة وسيطرة الاحتكار، إذ أن رؤوس الأموال الضخمة المستخدمة في الشركات الكبيرة سوف تحترك السوق، وتبتلع المؤسسات الصغيرة، وتتحكم بالأسعار كما تشاء، ما ينتج عن ذلك ارتفاع في معدل التضخم وزيادة في الأسعار، وتدهور في القوة الشرائية، الأمر الذي يشجع على الفساد في القطاع العام. إذ أن الموظف قد يلجأ إلى التماس الرشوة في ظل الوضع الإقتصادي المتدهور، وبسبب تدني الأجور التي لا تساعد على تلبية احتياجاته، في ظل تنوع السلع المستوردة وغلاء المعيشة، كل هذه تشكل آفات تساعد على انهيار النظام الاقتصادي للدولة وتدميره^(١٧).

٤. ضعف التنمية الاقتصادية: يُلقح بجرائم أصحاب الياقات البيضاء العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية وأبرزها الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، والكلفة المادية الكبيرة لهذه الجرائم على الخزينة العامة للدولة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لهذه الجرائم. إضافة إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية في تولي المناصب العامة، فضلاً عن تهريب الأموال المحلية إلى خارج البلاد، وما يستتبع ذلك من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر، كل هذا ينتج عنه انخفاض إيرادات الدولة وتدني معدلات النمو الاقتصادي والاستثماري.

١٥- نعيم مغيب: خاطر المعلوماتية والإنترنت، دراسة مقارنة، بيروت ١٩٩٨، ص ٢١٥ وما يليها.

١٦- عبد السراج: شرح قانون العقوبات الإقتصادي، الطبعة السابعة، ١٩٩١، ص ٤٥.

١٧- الفساد الإقتصادي، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد الإقتصادي، بقلم حسن عقيد، www.corruption.com.

جريدة النهار، تاريخ ٢٢/١/٢٠٠٠، العدد ٤٢٦٤٢٠، ص ١٨.

المبحث الثاني: الآثار على الصعيد الاجتماعي

تؤدي جرائم أصحاب الياقات البيضاء إلى تقيش الفساد، الأمر الذي يؤدي إلى خلخلة أخلاقيات الفرد والقيم المجتمعية، وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية، إضافة إلى إيجاد ذرائع ومبررات، ما يساعد على استمراره واتساعه في المجتمع وذلك كردة فعل على انهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

وتظهر آثار هذه الجرائم بشكل واضح على المهمشين في المجتمع، فهي السبب في فقدان الثقة بالنظام الاجتماعي للدولة، بالتالي فقدان الشعور بالمواطنة والانتماء القائم على العقد الاجتماعي بين الفرد والدولة^(١٨).

فعندما تتفاقم مضاعفات هذه الجرائم، يؤدي ذلك إلى فقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، وتراجع الاهتمام بالحقوق العام^(١٩). عندها يتقبل المواطنون فكرة الفساد كأسلوب في العمل، وطريقة للحصول على مزايا اجتماعية، ليبدأ النسيج الأخلاقي في المجتمع بالانهيار.

وحالما يتأكد المواطن العادي أن القانون لا يطبق على الجميع بالتساوي، سيشعر بالظلم مما يؤدي إلى الإحترقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة عدد المجموعات المهمشة.

هذا الأمر يؤدي أيضاً إلى انخفاض في المستوى المعيشي، بسبب المداخل غير مشروعة وما يستتبع ذلك من ظهور تحولات فجائية وسريعة في المجتمع، بحيث ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين، طبقة الأغنياء وتشمل أصحاب المداخل السرية والغير شرعية، وطبقة الفقراء التي تشمل أصحاب العلم والثقافة والخبرة مضافاً إليها الفئة الكادحة. كما يؤدي ذلك إلى عدم إمكانية تولى أصحاب الكفاءات المراكز الهامة بسبب سيطرة أصحاب الأموال على المرافق والمؤسسات العامة في الدولة^(٢٠).

وفي هذا المجال يقول اوغست كونت comte Auguste بأن "فساد الأخلاق والسلوك يؤدي إلى فساد شامل في مختلف فروع الحياة الاجتماعية، وقد يؤدي ذلك إلى تقويض أركان المجتمع"، لأنه عندما يُفضل المرء مصلحته الخاصة على مصلحة مجتمعه تكون قد انعدمت أخلاقه^(٢١).

١٨- د. سوقي كمال: سيكولوجية الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٤٤٢.

١٩- عبد العظيم حمدي: غسيل الأموال في مصر والعالم، طبعة ثالثة، عام ٢٠٠٢، ص ٨٨.

٢٠- قادي بيضون: الجريمة المنظمة، الرشوة وتبييض الأموال، مرجع سابق، ص ١٠٦.

٢١- مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، منظمة غير حكومية مقرها لبنان عام ٢٠٠٠، ص ١٩.

المبحث الثالث: الآثار على الصعيد السياسي

تترك جرائم أصحاب الياقات البيضاء آثاراً سلبية على النظام السياسي للدولة برمته، سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، كما تؤثر هذه الجرائم على النظام الديموقراطي، وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية، وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ القرارات السياسية المصيرية وفقاً لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصلحة العامة، وهذا ما يقود إلى حصول النزاعات إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة، ما يؤدي إلى زيادة الخلافات بين أجهزة الدولة، وكل ذلك في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

كما تؤدي هذه الجرائم إلى خلق جو من النفاق والكذب السياسي، كنتيجة لشراء الولاءات السياسية من خلال شراء السياسيين وفرض قوانينهم وتشريعاتهم بقوة مالههم^(٢٢).

كذلك تؤدي هذه الجرائم إلى السيطرة على النظام السياسي للدولة، وضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، لتسيء بذلك لسمعة النظام السياسي وعلاقته مع الدول الأجنبية، خاصة الدول التي يمكن أن تقدم المساعدات والدعم المادي، بحيث يجعل هذه الدول تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها، فضلاً عن إضعاف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة.

كما أن هذه الجرائم تساعد على خلق عوامل مختلفة، تؤدي إلى عدم وجود نظام سياسي فاعل يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات، وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، والانتماء إلى الأحزاب والنافذين أكثر من الانتماء إلى الوطن.

وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة هذه الجرائم في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريع تحت وطأة التهديد، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الديموقراطية وحرية المشاركة، مما يساهم في تفتيش حالة الاستبداد السياسي والديكتاتورية، بحيث يفقد النظام السياسي شرعيته وتصبح قراراته متسلطة بعيدة عن الشفافية.

القسم الثاني: واقع جرائم أصحاب الياقات البيضاء وسبل مكافحتها

تكمن مشكلة جرائم أصحاب الياقات البيضاء في انتشارها بشكل واسع، وتزايد حجمها في المجتمعات، بحيث امتدت إلى مختلف القطاعات، ليشمل تأثيرها مجمل مرافق الدولة وبخاصة السياسية والإقتصادية منها، فكان لا بد من دراسة أبرز حالات جرائم أصحاب الياقات البيضاء والوسائل القانونية المتبعة لمكافحتها.

٢٢- نجاح واكيم: الفساد في لبنان (الأيادي السود)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٧.

الفصل الأول: حالات جرائم أصحاب الياقات البيضاء

إن مصطلح جريمة ذوي الياقات البيضاء يشير إلى أنواع الجرائم التي يرتكبها المنتهكون الذين يحتلون أحياناً أنواعاً معينة من الوظائف، ويتمتعون غالباً بحالة اجتماعية مميزة. لم يرد تعريف موحد لهذا النوع من الجرائم بسبب عدم القدرة على كشف مجهوليتها، وتعدد وجوهها، وتطور وتغير حالاتها، ووردت بالتالي تسميات مختلفة تدل عليها.

فذهب الأستاذ والعالم الهولندي وليم ادريان بونجيه^{٢٢} إلى أن الجريمة هي نتاج العوامل الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي، متأثراً بشكل واضح بأفكار كارل ماركس وسذرلاندر، ومسمى هذا النوع من الجرائم «بالجرائم الاقتصادية البرجوازية»^{٢٣}، ليذهب البعض الآخر لتسميتهم بأصحاب المناصب العليا، لما يشغله الكثير منهم من مناصب هامة في الدولة، فألى جرائم رجال الأعمال بسبب نوع الجرائم المرتبط بهم،^{٢٤} ثم ألى جرائم الأغنياء من خلال تسخير السلطة لتحقيق الأرباح الشخصية^{٢٥}.

هذا وقد اعتبر البعض أن الجرائم التي تقوم على أفعال الرشوة والفساد والخداع والتي يقوم بها رجال موثوق بهم، من رجال أعمال وموظفين عامين وسياسيين، هي من الجرائم التي تدخل ضمن إطار جرائم أصحاب الياقات البيضاء^{٢٦}.

وقد ترتب على التطور الاقتصادي والاجتماعي ظهور أساليب غير مألوفة في التعامل في المجتمع، جعلت هذه الوسائل الأفراد والمؤسسات تقع ضحايا سهلة لنمط جديد من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، وعادةً أصحاب هذه الجرائم يتخذون من المكاتب الأنيقة المزودة بأحدث الأجهزة، والتي تضم موظفين من ذوي الخبرات المتعددة مكاناً لممارسة جرائمهم. وقد تختلف الوسائل التي يستخدمها هؤلاء الأشخاص، إلا أن الدافع المشترك لإرتكاب تلك الأفعال هو تحقيق المصلحة الشخصية^(٢٨).

وتظهر هذه الجرائم بأشكال كثيرة ومختلفة فمنها: التزوير والرشوة، المشاريع الوهمية،

٢٢- (١٨٧٦، ١٩٤٠) استاذ علم الاجتماع في جامعة امستردام

24- The nature impact and prosecution of white collar crime, washington, May 1970, in B, J. George, Jr, White collar crimes: Defense and prosecution, practicing law institute, New York City, 1971, p86-88

٢٥- بيضون فاديا: الجريمة المنظمة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٦.

26- Geis gilbert – white collar crime- the offender in business and the professions- 1st edition-1968-unites states author (books) p28

27- Coleman William james- the criminal elite-the sociology of white collar crime- 3rd edition-1994-p235.

٢٨- عبود السراج: شرح قانون العقوبات الاقتصادية، ص ٤٩.

التهرب الجمركي والضريبي، الإحتكار، التجسس على المعلومات السرية، إلا أن أبرز أنواع جرائم أصحاب الياقات البيضاء في مجتماعتنا والاكثر اتساعاً هي الفساد وتبييض الأموال.

لذلك سوف نخص هذين النوعين من الجرائم بالبحث.

المبحث الأول: فساد اصحاب الياقات البيضاء

وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَفْسِدِينَ^{٢٩}

تكتسب دراسة ظاهرة الفساد أهمية كبيرة، وذلك نتيجة للآثار السلبية التي يخلقها الفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة استوجب الأمر رقابة داخلية وتعاوناً دولياً لمواجهةها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من آثارها. كون تفاقم هذه ظاهرة يهدد المجتمعات بالإنهييار وأداء الحكومات بالفشل..

انطلاقاً من ذلك كان لا بد من تحديد مفهوم الفساد، والتعرف على أسباب انتشاره عند أصحاب الياقات البيضاء.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

تجادب تحديد مفهوم الفساد عدة تعاريف، أبرزها ما اعتبر الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص غير مشروع، فالجريمة قانوناً هي كل فعل صادر من إنسان يقرره القانون عقوبات جزائية^(٣٠). وقد قسم قانون العقوبات اللبناني الجريمة من حيث طبيعتها إلى جريمة سياسة وجريمة عادية، ومن حيث جسامتها إلى ثلاثة أنواع مخالفة وجنحة وجناية، وقد حدد قانون العقوبات الفعل الذي يؤدي إلى الفساد مثل الرشوة والتزوير والاختلاس وتجاوز الموظف حدود صلاحياته، ما يعني أن جرائم الفساد المالي لها عدة أسباب لكن نتيجتها واحدة.

وتُعرف جرائم الأعمال الاقتصادية بأنها جميع الانتهاكات التي تمس الملكية العامة ووسائل الإنتاج، سواء أكان صناعياً أو زراعياً أو حرفياً، بشكل يؤدي للاضرار بالإقتصاد الوطني أو تحقيق منفعة شخصية غير مشروعة^(٣١).

وقد عرفته الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال، ذات آثار سلبية في القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية. والفساد لدى منظمة الشفافية العالمية، هو استغلال السلطة أو الوظيفة العامة وتسخيرها من أجل منفعة خاصة

٢٩-القران الكريم-سورة القصص، الاية ٧٧

٣٠- سمير عالية: المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية، مرجع سابق، ص ١٢.

٣١- غسان رباح: العقوبات الاقتصادية، منشورات الحلبي، بيروت ٢٠٠٤، ص ٣٧.

مصطفى العوجي: المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٤.

ومنافع تتعلق بفرد أو جماعة معينة دون غيرهم.

كما عرّف البنك الدولي الفساد على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء لشركات بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القانون، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة مال الدولة مباشرة^(٣٢).

المطلب الثاني: أشكال الفساد

الفساد من حيث مظهره يتخذ عدة أشكال منها سياسي ومالي وإداري.

أ- الفساد السياسي

يتمثل هذا النوع من الفساد بفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الإقتصاد وتنفي المحسوبة، والتلاعب بنتائج الانتخابات والحكم الشمولي وفقدان الديموقراطية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات في الدولة، سواء أكان الحكم فيه ديمقراطياً أو دكتاتورياً.

ب - الفساد المالي

يتمثل الفساد المالي أو الاقتصادي بسرقة أموال الخزينة العامة، ومخالفة القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كجهاز التفتيش المركزي أو ديوان المحاسبة المختص بمراقبة حسابات وأموال الدولة والمؤسسات العامة، ويمكن أن يتجسد الفساد المالي بصورة الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والجمركي وغير ذلك من المظاهر.

ج- الفساد الإداري

يتمثل هذا النوع من الفساد بظاهرة الموظفين الوهميين، أو المخالفات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، التي يقوم بها الموظف العام أثناء قيامه بمهامه، إضافة إلى عدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار وظيفته، والواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى^(٣٣).

٣٢- البنك الدولي: جامعة أكسفورد، تقرير صادر عام ١٩٩٧.

٣٣- حسن الشامي: الغدرة العامة والتحديث الإداري، مقارنة نظرية تطبيقية، شركة رشاد برس، بيروت ١٩٩٥، ص ٢١٥.

- فوي حبيش: الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٦٢.

د- الفساد الأخلاقي

ويتمثل هذا الشكل من الفساد بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية والابتعاد عن القيم المطلوبة في الموقع الوظيفي، والمحابة الشخصية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

المطلب الثالث: أسباب الفساد

أسباب فساد أصحاب الياقات البيضاء كثيرة ومتعددة، ولا يمكن إسنادها إلى سبب محدد بالذات، إنما تستند إلى جوانب مختلفة منها الذاتية، الإدارية، الاقتصادية والسياسية وغيرها. إلا أنّ خطورة الفساد تكمن عندما يتجسد بين أوساط كبار المسؤولين، الذين بيدهم سلطة اتخاذ الكثير من القرارات المالية، وسوف نقوم بعرض أهم هذه الأسباب.

١. أسباب سياسية: وتتمثل في تعيين الموظفين الإداريين من الدرجات العليا على أساس الولاء السياسي وليس على أساس الكفاءات والاستقامة السلوكية، الأمر الذي يساعد على ازدياد المحسوبية السياسية، وعدم فعالية أجهزة الرقابة والمحاسبة القضائية والإدارية، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد^(٢٤). وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية، وحرية المشاركة الذي يمكن أن يساهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، إذ أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والمحاصصة الطائفية تساعد وبشكل قوي في ازدياد هذه الظاهرة.

٢. أسباب اجتماعية: تبرز من خلال وجود علاقات اجتماعية قائمة على أساس المنافع الخاصة المتبادلة بين أفراد المجتمع، والتي من شأنها أن تشجع على الفساد، كما أن اعتماد بعض الموظفين على الرشاوى واعتبارها مصدراً لدخل إضافي لا غنى عنه، ساهم في تأمين المناخ المناسب لانتشار هذه الظاهرة، إضافة إلى ضعف الوازع الديني والرداع الذاتي والأخلاقي لدى بعض الموظفين، وتدني المستوى الثقافى والتعليمي لدى الكثير من الفاسدين.

٣. أسباب اقتصادية: ويكون ذلك بسبب الأرباح الخيالية الناتجة عن الاستثمارات والمقاولات في القطاع العام، الأمر الذي يحفز المستثمرين لدفع الرشوة لبعض المسؤولين للفوز بهذه الصفقات والعقود. إضافة إلى تدني مستوى دخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور بسبب ارتفاع الأسعار.^(٢٥)

إن كل ما سبق ذكره من أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية خلق أرضاً خصبة لأصحاب

٢٤- طارق المجذوب: الإدارة العامة، والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٥، ص ٨٢٢.

- كامل بربير: استراتيجية الإصلاح في الإدارة العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠١٢، ص ٢١٨.

٢٥- عز الدين بن تركي ومنصف شرقي: الفساد الإداري أسبابه وطرق مكافحته، الجزائر ٢٠١٢، ص ٧.

الياقات البيضاء، ليحققوا مصالحهم المالية ولينفذوا مآربهم الشخصية على مختلف اشكالها.

المبحث الثاني: تبييض الأموال

في ظل عصر العولمة والتقدم التكنولوجي والعلمي المتسارع على جميع الأصعدة، والذي فتح العالم على بعضه، أدى الى زيادة وارتفاع نسبة بعض أنواع الجرائم ومنها تبييض الأموال.

المطلب الأول: تعريف تبييض الأموال

إنّ تبييض الأموال أو غسلها، هو نتاج أو حصيلة عملية أو سلسلة عمليات تهدف إلى إخفاء مصدر الأموال كونها ناتجة عن أنشطة غير مشروعة لتصبح وكأنها أموالاً مشروعة^(٢٦).

ويميل هذا التعريف إلى اعتبار كافة الأموال الغير مشروعة، مصدرها ارتكاب أعمال إجرامية، بغض النظر عن التمييز بين جرائم خطيرة وجرائم غير خطيرة.

ويعود أصل تسمية غسل الأموال أو تبييض الأموال إلى عصابات المافيا الشهيرة في ثلاثينات القرن الماضي، حيث تم القبض على زعيم هذه العصابات آل كابون في سنة ١٩٣١ بالتهمة الوحيدة التي أمكن إثباتها عليه هي تهمة التهرب من دفع الضرائب^(٢٧).

بعد هذا التاريخ، توجهت عصابات المافيا لتأسيس وشراء أعمال مشروعة تستخدمها لتمرر من خلالها الأرباح الهائلة من العمليات الجرمية التي تقوم بها، وكان تأسيس وشراء محلات الغسيل الآلية، أو مؤسسات التنظيف من أهم الأنشطة لتبييض الأموال المشبوهة.

ومنذ ذلك الحين، أُطلق على العمليات التي تقوم بها المؤسسات الجرمية لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أموال تظهر أنها مشروعة، تسمية «غسيل الأموال» أو «تبييض الأموال».

من هم الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال؟؟

عادةً ما يقوم بهذه الأعمال منظمات عملاقة منتشرة في العالم يطلق عليها منظمات جرمية أو مافيات أو عصابات (على سبيل المثال عصابات تجارة المخدرات، عصابات الخطف والابتزاز وتجارة الأسلحة والرقيق وتزوير العملات...)

وتتملك هذه المافيات إمكانات مالية كبيرة تفوق في بعض الأحيان إمكانات بعض الدول، كما أن هذه العصابات فائقة التنظيم، وتضم المتخصصين والخبراء الماليين والمحاسبين والقانونيين والخبراء في مختلف ميادين الأعمال.

٢٦- داود يوسف صبح: تبييض الأموال والسرية المصرفية، الفساد أصل العلة، صادر، بيروت ٢٠٠١، ص ٢٢.

٢٧- منى الأشقر: تبييض الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية

١٩٩٥. نادر عبد العزيز الشاقي: تبييض الأموال دراسة مقارنة، مجلة الدفاع الوطني، ص ١٠٥.

كما تمتلك هذه المنظمات سلطة تتحكم بواسطتها بقرارات بعض الدول، وتُخضع أفراداً ومؤسسات لسيطرتها، أو حتى تجعل بعضهم شركاء فيها، وهناك رؤساء أفراد في هذه المنظمات هم زعماء نافذون وأصحاب قرار في بعض الدول، إضافةً إلى امتلاك قدرات وإمكانات تسخرها لخدمة أهدافها.

المطلب الثاني: مراحل تبييض الأموال

يتم تبييض الأموال من خلال إدخالها في الدورة الاقتصادية، بحيث يصعب تبيان الصلة التي تربطها بالأعمال الجرمية التي أوجدتها، ويصعب بالتالي الوصول إلى مرتكبيها. وقد تبين بنتيجة مراقبة العمليات والإجراءات التي تقوم بها المنظمات والمجموعات الإجرامية لإخفاء أموالها، أنه يمكن توزيعها على مراحل رئيسية هي: التوظيف والتجميع والدمج في القطاع المصرفي.

أولاً: التوظيف

غالباً ما تتم هذه المرحلة بعيداً عن المراكز المالية الكبرى حيث تتعزز وسائل المراقبة، وهذه المرحلة تهدف إلى تحويل المال الغير مشروع، والمتمثل بأوراق نقدية، إلى ودائع مصرفية أو ودائع لدى مؤسسات نقدية أخرى. وتتسم هذه المرحلة بالخطورة، إلا أنها وفي المقابل تعتبر المرحلة الأسهل بالنسبة إلى الأجهزة المعنية بكشف وتعقب الأموال القذرة^(٢٨).

فالصعوبة بالنسبة للمجموعات الإجرامية، تكمن في الطابع التقني لهذه العملية، وتتمثل في ضخامة الأموال المفترض نقلها من مصدرها، ومن ثم إعادة تجميعها في مكان لا يلفت الأنظار. فالتحويلات المالية لم تعد تعتمد فقط على الدفع بواسطة السيولة النقدية، وإنما أصبحت تتم بواسطة التحويل من حساب إلى حساب عبر المصارف أو حتى بواسطة عمليات تبادل تجارية. وما يزيد الصعوبة في كشف مصدر الأموال غير المشروعة، إيداعها مع أموال مشروعة المصدر، لذلك تُشكل المؤسسات التي تتعامل بكميات نقدية كبيرة (كالكازينوهات وأماكن اللهو والمطاعم ومكاتب الوساطة) واجهات مناسبة لتبييض الأموال.

فبعد هذه الغسلة الأولية، تُحول الأموال بواسطة حسابات الكترونية إلى المراكز المالية الكبرى، ويعمد المبيضون في هذا الإطار إلى إجراء عمليات الكترونية عديدة ومعقدة تشكل شبكة من الحسابات التي تحمل أسماء مختلفة تساعد على تمويه مصدر هذه الأموال.

وتتم هذه العمليات غالباً بمساعدة وبواسطة واجهة من الأسماء المعروفة (أصحاب الياقات البيضاء) لا سيما على المستوى التجاري والمالي والسياسي، الأمر الذي يشكل غطاءً نموذجياً.

٢٨- نادر شايفي: تبييض الأموال دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٥٠.

ثانياً: التجميع

يمكن تعريف هذه المرحلة بأنها مرحلة «التمويه»، كونها المرحلة الحاسمة من جهة أولى بالنسبة إلى إخفاء المصدر الغير المشروع للمال المطلوب تبييضه، ومن جهة ثانية بالنسبة إلى مكافحة عمليات تبييض الأموال ورصدها^(٣٩).

ففي هذه المرحلة يتم إخراج الأموال المتفرقة من القطاعات المالية المختلفة، حيث أودعت ليعاد إيداعها في مؤسسات مالية أخرى.

ولا يُصبح المال نظيفاً إلا عندما يصعب كشف أصوله الجرمية، فغالباً ما يسعى المبيضون إلى الحصول على قروض مصرفية، تُخصص للاستثمار في المجالات العقارية، ويعمدون إلى تغذيتها بالأموال الغير مشروعة في مرحلة إيفائها للمصارف وبهذه الطريقة يقومون بضخها في القنوات المالية الاقتصادية الشرعية.

ويحصل ذلك أيضاً، عبر تحويل الودائع المالية المطلوب تبييضها إلى سندات دين وأسهم وكتب اعتماد وتحويلات مالية إلكترونية، كما وعبر شراء العقارات والمنقولات والبضائع وإعادة بيعها^(٤٠).

ثالثاً: الدمج

إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي تستغرقها عمليات تبييض الأموال خلال المرحلتين السابقتين، التي قد تصل إلى عدة سنوات، يمكننا القول أنّ هذه المرحلة هي مرحلة الأمان وزوال الخطر بالنسبة للمبيض، حيث تبدو الأموال قانونية.

ففي هذه المرحلة تدخل الأموال في قنوات الإقتصاد بطريقة شرعية وقانونية، من خلال استثمارات ونشاطات اقتصادية، تؤدي إلى محو مصدرها غير المشروع. فتدمج مع غيرها من الأموال بحيث يصعب فصلها وتمييزها^(٤١).

ويزيد في سهولة هذه المرحلة ما يُسمى العوامة المالية، والتي تُتيح إمكانات مختلفة ومتعددة من الاستثمارات والتوظيفات سواء في بلد المنشأ أو في الخارج.

وتُعتبر بعض القطاعات أكثر جاذبية من غيرها لهذه الاستثمارات، كالتجارة والسياحة والعقارات والبورصة، فهذه المشاريع إنتاجية واقتصادية متنوعة ومشروعة، وتُستخدم بشكل ظاهر وعلني. وفي هذه المرحلة تبدأ الاستفادة القانونية والمشروعة من الأموال المبيضة.

٣٩- داوود يوسف صبح: تبييض الأموال والسرية المصرفية، بيروت ٢٠٠١، ص ٤٩.

- عبد القادر ورسمه غالب، غسل الأموال والمصارف العربية، ٢٠٠٠.

٤٠- عبد العظيم حمدي: غسل الأموال جريمة العصر البيضاء، ٢٠٠٠، ص ١٣.

٤١- محمد شعيب: غسل الأموال غطاء لجرائم المخدرات والتهرب من الضرائب، مجلة الشراع تاريخ ١٤/٨/٢٠٠٠، ص ٤٤.

الفصل الثاني: مكافحة جرائم اصحاب الياقات البيضاء

(لبنان نموذجاً)

ترتكز مكافحة جرائم اصحاب الياقات البيضاء بشكل أساسي على التعاون بين جهات مختلفة أو على مستويات متعددة، لرصد الصلة بين العمليات الجرمية والفاعل الأساسي، ذلك كون نشاط المنظمات الإجرامية لا يقف عند حدود دولة أو منطقة معينة.

انطلاقاً من ذلك، سوف نقوم بدراسة أبرز الوسائل والآليات المتبعة في مكافحة جرائم أصحاب الياقات البيضاء، وخاصةً المتمثلة بالفساد وتبييض الأموال.

المبحث الأول: وسائل مكافحة فساد أصحاب الياقات البيضاء:

في ظل تفشي ظاهرة الفساد وامتداد هذه الظاهرة لتطال الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامّة فألى بنية الدولة، ونخبها السياسية، ومع تحول الفساد إلى ثقافة مجتمعية، نجد أنّ المشرع اللبناني اعتمد الكثير من التشريعات التي تحاول الحد من انتشار هذه الظاهرة ومكافحتها، وأبرز هذه القوانين قانون العقوبات اللبناني وما يشمله من تجريم الكثير من الأعمال التي تساعد على الفساد، وأبرزها جريمة الرشوة في القطاع العام، حيث فرض قانون العقوبات اللبناني أشد العقوبات على الراشي والمرتشي^(٤٢).

كذلك ثمة قوانين دولية أخرى تتعلق بمكافحة الفساد، بعضها تبناه لبنان وذلك عبر مصادقته لبعض الاتفاقيات الدولية، وبعضها الآخر تم إقرارها وأبرز هذه الإتفاقيات هي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات الفعلية (تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوظيفة تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٨.
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣/١٠/٣١.
- اصدار قانون حماية كاشفي الفساد رقم ٨٣ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠.

بناءً لما سبق، نجد انه من الضروري ايجاد الحلول للحد من ظاهرة الفساد وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات وأبرزها:

١. تعزيز مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، للحد من تهريب الأموال المتحصلة منه، كما استرداد الأموال الناجمة عنه، بالتعاون مع المنظمات الدولية عند الإقتضاء. إضافة الى نشر ثقافة مكافحته وإشاعة القيم الاخلاقية والدينية والثقافية التي تبذ هذه الظاهرة المتفشية بين الناس.

٤٢- المواد ٣٥١ إلى المواد ٣٥٨ من قانون العقوبات اللبناني.

٢. خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسؤولين أمام رؤسائهم الذين هم في الأغلب يشغلون قمة الهرم الإداري، أي الوزراء ومن في مراتبهم، ويكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية، التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، مع ضرورة تحديد سلسلة رواتب عادلة لكل فئة من فئات الإدارة العامة، وتطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية، من خلال الإدارات البرلمانية المختلفة مثل الأسئلة الموجهة إلى الوزراء، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة، بالإضافة إلى تفعيل دور الأجهزة الرقابية الادارية منها (كالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية...) والقضائية (القضاء العدلي والقضاء الإداري).

٣. تعزيز ثقافة المواطنة، وتشجيع المواطنين على التعاون مع السلطات الرقابية للإبلاغ والكشف عن قضايا الفساد، عبر خلق الثقة للمواطن بجدية الحكومة بمحاسبة الفاسدين، فينتقل المواطن من الموقف السلبي إلى مؤازرة الحكومة في إجراءاتها بمكافحة هذه الظاهرة مهما علا شأن المفسد وظيفياً واجتماعياً.

٤. العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة، من خلال الوضوح في علاقة المؤسسة مع المواطن، وعلنية الإجراءات وهذا ما يجب أن ينطبق على الأعمال الحكومية وغير الحكومية.

المبحث الثاني: اليات مكافحة تبييض الأموال

انطلاقاً من واقع تزايد وسائل تبييض الأموال، تركزت جهود الدول بشكل أساسي حول تكثيف وتفعيل الإجراءات المعتمدة من قبل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، لكشف هذه العمليات ومنعها والتعرف على الأشخاص الذين يقومون بها، بما يؤمن مراقبة فاعلة وسيطرة على مداخل القنوات التي يمكن أن تتدفق من خلالها الأموال الغير شرعية.

كما يلاحظ أنه خلال السنوات العشر الأخيرة، عمدت العديد من الدول المنضمة إلى مجموعة العمل المالي الدولي (غاي في) أو الساعية إلى الانسجام مع توصياتها، إلى إقرار الكثير من القوانين التي تكافح ظاهرة تبييض الأموال^(٤٢).

من هنا، فإن الجهود الدولية تركز على مكافحة تبييض الأموال من خلال التعاون بين جهات مختلفة، وعلى مستويات متعددة لرصد هذه العمليات، ذلك كون نشاط المنظمات الإجرامية لا يقف عند حدود دولة أو منطقة معينة، وتمثل ذلك من خلال:

٤٢- نعيم مغيبغ: تهريب وتبييض الأموال، دراسة مقارنة، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٨.

- التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية والمجموعات المختصة بمراقبة ودراسة الأسواق المالية، إضافة إلى تلك المتخصصة بمكافحة تبييض الأموال.
 - التعاون بين المصارف من خلال تبادل المعلومات والخبرات، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي. والتعاون بين المصارف وبين مختلف المؤسسات والهيئات والأجهزة المعنية بمكافحة العمليات المشبوهة التي تخفي تبييض أموال (الهيئات القضائية، الإدارية، الإقتصادية...).
 - التعاون بين المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين والشركات الائتمانية وشركات الصرافة والكازينوهات وغيرها، وبين الجهات المعنية بمكافحة الجرائم المنظمة.
- وكان لبنان جزء من هذا التعاون الدولي، فقد انخرط في الحملة الدولية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، ولا يزال مستمراً وبخطى ثابتة منذ العام ٢٠٠١ في تطوير بنيته لمكافحة هذه الجريمة.

فقد رعى المشرع اللبناني جريمة تبييض الأموال من خلال القانون رقم ٢١٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٨ بموجب المادة الأولى منه والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٧ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٠، بحيث اعتبر أن جرم تبييض الأموال يكتمل عندما ينتج عن الأموال غير المشروعة^(٤٤). كما انشأ القانون ٢١٨/٢٠٠١ هيئة تحقيق خاصة، اناط بها مهمة اجراء التحقيقات في العمليات المشبوهة، مع حق تقرير رفع السرية المصرفية لمصلحة المراجع القضائية المختصة والهيئة المصرفية العليا عن الحسابات المفتوحة لدى المصارف والمؤسسات المالية، والتي يُشتبه بأنها استخدمت لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب.

هذا، وقد تطورت طرق مكافحة تبييض الاموال والفساد في لبنان منذ عام ٢٠٠١ وحتى يومنا هذا، فلبنان عمل على اتخاذ اجراءات متتالية عبر السنوات الأخيرة ليؤكد التزامه في مكافحة هذه الجرائم أهمها^{٤٥}:

١. عام ٢٠٠٢ شُطب اسم لبنان عن لائحة مجموعة العمل المالي الخاصة بالدول والأقاليم غير المتعاونة، بفضل الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومصرف لبنان، لمراقبة حركة الاموال الوافدة الى المصارف اللبنانية.

كما أنشأ لبنان في نفس العام لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة تبييض الاموال.

٤٤- الجريدة الرسمية، نيسان ٢٠٠١، ص ٦٩٧.

- الجريدة الرسمية، ملحق عدد ٤٨، تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢.

٤٥- مرفق التقرير السنوي لهيئة التحقيق الخاصة والصادر عن مصرف لبنان WWW.SIC.GOV.LB من عام ٢٠٠١

وحتى عام ٢٠١٨

٢. عام ٢٠٠٢ انضم لبنان عبر هيئة التحقيق الخاصة الى مجموعة «اغمونت».
٣. عام ٢٠٠٨ انضم لبنان الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتمّ اقرار القانون رقم ٣٢ والذي يتمثل بتوسيع صلاحيات هيئة التحقيق الخاصة لتشمل قضايا الفساد.
٤. عام ٢٠١٢ قامت الدولة اللبنانية بإعادة الأموال الناتجة عن عمليات الفساد الى الحكومة التونسية.
٥. عام ٢٠١٥ شهد لبنان اقرار قانون جديد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب (القانون رقم ٤٤)، وانضمامه الى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب (القانون رقم ٥٣)، اضافة الى اقرار قانون حول التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وقانون حول تبادل المعلومات الضريبية (القانون رقم ٤٢-٤٣).
٦. عام ٢٠١٧ تمّ اصدار تعميم من مصرف لبنان الأساسي رقم ١٤٤ حول الوقاية من الأفعال الجرمية الالكترونية.
٧. عام ٢٠١٨ تم اعداد التقييم الوطني الثاني لمخاطر تبييض الاموال^{٤٦}.

وكان آخر الإجراءات في ظل الأزمة الإقتصادية التي يعيشها لبنان وفضيحة تهريب الأموال الى الخارج، ان طلبت هيئة التحقيق الخاصة^{٤٧} من كل المصارف العاملة في لبنان، وعلى مسؤوليتها، وخلال مهلة أقصاها ٣١-٠١-٢٠٢٠، الى إعادة دراسة الحسابات المفتوحة لديها لـ Persons Exposed Politically وفقاً للتعريف المعتمد في البند (أولاً) الفقرة (ب) من المادة ٩ من التعميم رقم ٨٣^{٤٨} التي جرت عليها تحاويل إلى خارج لبنان، وذلك عن الفترة الممتدة بين ١٧-١٠-٢٠١٩ وحتى ٣١-١٢-٢٠١٩ لاسيما لجهة تحديد مصدر الأموال المودعة فيها، وإفادة الهيئة في حال وجود أي شبهة على الحسابات.

ولكن يدور في بالنا سؤال شرعي حول توجه هيئة التحقيق في هذا المجال! هو هل الهيئة تعمل تحت الضغط أو أنها تعمل لتحقيق القانون؟ لأن تحديد تاريخ ١٧ تشرين وليس أول العام ٢٠١٩ على الأقل، يؤكد أن القانون وجهة نظراً! وأن الإجراء المتخذ غير جدي ولن يوصل لنتيجة حقيقية في محاربة الفساد ومكافحة تبييض الاموال المنهوبة واستردادها...

٤٦- صدر عن الهيئة عام ٢٠١٤ تقريراً يفيد ٢٧٧ حالة تبييض اموال والحصة الاكبر لاختلاس الاموال وتشكل ٢٥,٣١٪ من

اجمالي الحالات <https://www.al-binaa.com/archives/article/43198>

كما نلاحظ ازدياد عدد جرائم تبييض الاموال ليصل الى ٤٩٨ حالة عام ٢٠١٨ والحصة الاكبر للجرائم الالكترونية بنسبة

٢٥,٠٥٪ - <https://www.almarkazia.com/ar/news/show/128503/489>

٤٧- مكتب مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف لبنان-

٤٨- نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الأرباب.

يبقى السؤال الأهم والمصيري، هل كل هذه الإجراءات والخطوات التي اتخذها لبنان من العام ٢٠٠١ وحتى يومنا هذا لمكافحة جرائم أصحاب الياقات البيضاء، اثمرت إلى النتائج الإيجابية المرجوة منها؟؟؟!

ختاماً

يبقى ان نقول بأن تزايد حجم التجارة الإلكترونية، وعولة الخدمات المالية والمصرفية، فتح المجال لأصحاب الياقات البيضاء بخلق ساحات واسعة لممارسة أنماط جديدة من الجرائم، والتي تقع في التعاملات المالية والتجارية، مع القدرة على اخفاءها عبر استخدام وتوظيف أشخاص يملكون خبرات وقدرات كافية لابتكار أفضل الحيل والوسائل لإضفاء الشرعية على أموالهم.

ويشكل فساد أصحاب الياقات البيضاء عائقاً أمام تقدم الوطن كما سبق وعرضنا، لأنه يعيق النمو ويهدم المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وبسببه تُهدر الأموال والثروات والقيم، لذا نجد انه لا بدّ من اتخاذ عدة خطوات وتحركات فعّالة وسريعة لمكافحتها وتمثل بالإجراءات التالية:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق التوزيع العادل للأجور والتعويضات للموظفين.
٢. كشف الفساد مع وضع آليات محكمة، للإستقصاء عنه والتحقق منه، وإثباته ومتابعة إجراءات المحاكمة والحكم.
٣. وضع تشريعات وأنظمة ولوائح تساعد في الكشف والإفصاح عن الفساد من ناحية ومن ناحية أخرى تحمي كاشف هذا النوع من الجرائم، الذي ممكن أن يتعرض لأضرار مادية ومعنوية. ما يؤدي الى زوال عامل الخوف الذي يحول في كثير من الأحيان دون الكشف عن الجرائم الحاصلة من أصحاب المناصب العليا.
٤. تفعيل أجهزة المساءلة وأجهزة الرقابة الموجودة، وتزويدهم بأفراد من ذوي الخبرة المالية.
٥. انشاء محاكم مختصة للتعامل حصراً مع قضايا الفساد مع اعتمادها لأصول محاكمات خاصة تتميز بالسرعة والفعالية، ومعاملة القضاة فيها معاملة تمييزية، لجهة الرواتب تحسیناً لهم من إجراءات الرشوة.
٦. توعية المواطنين حول هذا النوع من الجرائم مع عرض الآثار السلبية على عملية التنمية بمختلف جوانبها، عبر تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني التي تعبر عن المواطنين، وتقوم بهذا الدور التوعوي عن طريق اجراء ندوات دورية، وذلك من أجل رفع الصوت المجتمعي ضد المخالفات المالية والإدارية وإعمال الرقابة المعنوية لتحريك الرأي العام.

٧. العمل على تقوية حس المواطنة وتعزيز المشاركة السياسية والثقة بالمؤسسات العامة.
٨. دعم وحماية وسائل الإعلام عند كشف فضائح أصحاب الياقات البيضاء، ومنع الضغط عليها مع تفعيل دورها في كشف الفساد على ان تتحلى بالمصداقية والشفافية.
٩. تطبيق قانون الإثراء غير المشروع او من اين لك هذا؟^{٤٩} والذي ينص صراحةً على التصريح عن الثروة التي يحوزها الموظفون والمسؤولون، وإنشاء محكمة لمحاكمة الرؤساء والوزراء وتفعيل عملها.^{٤٩}
١٠. تحديث القوانين وسد الثغرات التي طرأت بسبب التطور، والحرص على حسن تنفيذها لأن مقتل القوانين في سوء تطبيقها.
١١. الإستمرار في تعزيز مبدأ التعاون الدولي، بهدف تضيق الخناق على المجموعات الجرمية الذين يدمرون اقتصاد الدول كي لا يجدوا ملاذاً امناً لأموالهم.
١٢. الحد من غلواء السرية المصرفية، حيث تجد الأموال القذرة من المصارف مستقراً وملجأً أمناً لها، كونها تصبح بمنأى عن الملاحقة فور إيداعها. إضافة الى تفعيل وتكثيف الإجراءات المعتمدة من قبل المصارف والمؤسسات، لكشف عمليات تبييض الأموال ومنعها.
١٣. انشاء منظمة عربية على غرار مجموعة اغمونت "THE EGMONT GROUP" تهدف إلى تعزيز أنشطة أعضائها. وتطوير التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب عبر وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.
- وتبقى الخطوة الأهم لمحاربة جرائم أصحاب الياقات البيضاء في لبنان مثلاً هي في اتخاذ قرار سياسي بإحداث عملية إصلاحية تنموية حقيقية، ووضع برامج سياسية واقتصادية، قانونية وثقافية فعالة تحارب الفساد فعلاً لا قولاً، وتُقيّد المحسوبيات السياسية في التوظيف والترقية عبر تعيين الأصلاح والأكفأ، مع استبدال لكافة الأشخاص الذين تولوا مهام إدارة المال العام خلال السنوات العشرين السابقة، واعتماد مبدأ التصريح عن الممتلكات عند اخذ القرار بتعيين الاشخاص، عبر تقديم بيانات مالية وبشكل علني قبل استلام اي منصب. إضافة الى عرض الواقع المالي الحقيقي، ووضع خطة واضحة وجريئة لاستعادة المال المنهوب والمهدور والمهرب، ووقف الهدر والرشوة والتفريق في ذلك بين استعادة الدولة أموالها من اللصوص والسارقين، وهو حق قانوني لها، وبين اقتطاع مال المودعين الذين جنوا مالهم بالطرق المشروعة وهو اقتطاع مرفوض.^{٥٠}

٤٩- قانون رقم ٢٧-١٥٤ كانون الاول-١٩٩٩.

٥٠- العميد الركن الدكتور أمين محمد حطييط - البناء - بيروت ٢٠٢٠-٤-١٧

إن عملية الإصلاح شاقة وطويلة المدى ومستمرة، وتتطلب وقوف الجميع صفّاً واحداً من مواطنين وقادة شرفاء، واتخاذهم القرار بالنهوض بالبلد والتضحية من أجله. وليكن شعار المرحلة القادمة التحلي بروح المسؤولية وحب الوطن.

ويبقى دائماً قول الله أصدق من كل قيل،

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)

لائحة المصادر والمراجع

١. عبود السراج: شرح قانون العقوبات الاقتصادية في التشريع السوري والمقارن، جامعة دمشق، الطبعة السابعة، ٢٠٠٠
٢. فاديا بيضون: الجريمة المنظمة، الرشوة وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠١٢.
٣. حسن الشامي: الغدرة العامة والتحديث الإداري، مقارنة نظرية تطبيقية، شركة رشاد برس، بيروت-عام ١٩٩٥.
٤. خيرية سعاد: العولة، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠
٥. دسوقي كمال: سيكولوجية الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية
٦. داود يوسف صبح: تبييض الأموال والسرية المصرفية، الفساد أصل العلة، صادر، بيروت ٢٠٠١
٧. رباح عفان: قانون العقوبات الإقتصادي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤
٨. سام الأزهري الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين الإقتصادية والقانونية، جزء ثالث ٢٠٠٢.
٩. سمير عالية: المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٨.
١٠. سمير عالية: شرح قانون العقوبات (القسم العام)، بيروت ٢٠٠٢.
١١. طارق المجذوب: الإدارة العامة، والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٥
١٢. عبد العظيم حمدي: غسيل الأموال في مصر والعالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عام ٢٠٠٠
١٣. مصطفى العوجي: المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢،
١٤. نجاح واكيم: الفساد في لبنان (الأيادي السود)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٩
١٥. نعيم مغيب: تهريب وتبييض الأموال، دراسة في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٥
١٦. نعيم مغيب: مخاطر المعلوماتية والإنترنت، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٨
١٧. مالك عبلا: النظام القانوني للمصارف والمهن التابعة للمهن المصرفية في لبنان، الناشر خاص، بيروت- الطبعة الثانية ٢٠٠٠

المجلات والجرائد

الجريدة الرسمية

جريدة النهار

مجلة الشراع

مجلة الدفاع الوطني

مجلس الحقوق والنشر العلمي الكويت

مراجع باللغة الاجنبية

1. Colman William James, the criminal elite the sociology of white collarcrime, 3rd edition 1994.
2. Davis Pamela, Francis Peter, juppvictor, « Invisible crimes, their victims and their regulation 1999
3. Geis gilbert – white collar crime- the offender in business and the professions- United States author (books) 1st edition-1968.

